OIC/8-MCFSAD/2021/RES-FINAL

قرار
المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي
حول
الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

اسطنبول، الجمهورية التركية

من 25 إلى 27 أكتوبر 2021

قرار

حول

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المنعقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من 19 إلى 21 ربيع الأول 1443 هـ، الموافق 25-27 أكتوبر 2021،

عملا بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي يسعى، من بين جملة أمور، إلى تعزيز وتقوية أواصر الأخوة والتضامن، وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي بين الدول الأعضاء،

وإذ يستذكر "منظمة التعاون الإسلامي – 2025: برنامج العمل"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من 14 إلى 15 أبريل 2016، الذي أكد على ضرورة تعزيز التعاون الفاعل داخل منظمة التعاون الإسلامي في قطاعي الغذاء والزراعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كجزء من الهدف العام للمنظمة المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء،

وإذ يشير أيضا إلى اعتماد "جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026" في القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في نور سلطان، كازاخستان، يومي 10 و 11 سبتمبر 2017، وإعلان أبو ظبي الصادر عن القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021، برئاسة الإمارات العربية المتحدة، الذي شجع الدول الأعضاء على تعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتبادل واعتماد التكنولوجيا الحديثة والمحلية وكذلك إنشاء البنوك الجينية الوطنية للحفاظ على الموارد الجينية النباتية وتبادلها،

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المعتمدة بموجب القرار رقم 8/1 – إق الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في طرابلس، ليبيا، في الفترة من 16 إلى 22 مايو 1977،

وعملا بالقرار رقم 46/1 – إق الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 1 إلى 2 مارس 2019، بشأن برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية،

وإذ يؤكد مجددا على قرارات تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما تلك الصادرة عن المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان حاليا)، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 26 إلى 28 أبريل، 2016،

وإذ يعيد كذلك التأكيد على القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، لا سيما تلك التي اعتمدتها الدورة السادسة والثلاثون لكومسيك التي عقدت افتراضيا في أنقرة، الجمهورية التركية، في الفترة من 25 إلى 26 نوفمبر 2020،

واقتناعا منه بأن توسيع وتعميق التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يشعر بالارتياح إزاء الفرص الهائلة والإمكانيات الضخمة والمزايا النسبية المتاحة داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية السلع الغذائية الزراعية، وهو ما يتجلى في حقيقة أن 26 بلدا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي من بين أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية على المستوى العالمي،

وإذ يقر بالحاجة الملحة لمعالجة حالة الأمن الغذائي غير المستقرة في معظم الدول الأعضاء، وهو ما يتضح في الجوع الحاد وسوء التغذية اللذين يؤثران على أكثر من 60 مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يدرك ضعف معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمام الآثار المدمرة للظروف الجوية القاسية والتصحر وتغير المناخ على توافر الغذاء لعدد متزايد من شعوبها،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تفشي مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19) الذي أثر على حياة الناس والاقتصاديات، بما في ذلك قطاعي الغذاء والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم،

وإذ يثير جزعه الحجم الهائل للعجز في تجارة الغذاء والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي بلغ 62.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018 والتأثير الكبير على توفير الموارد لبرامج التنمية البشرية الأخرى والبنى التحتية الاجتماعية،

وإذ يؤكد على ضرورة الدعم والتعاون بشأن النظم الغذائية المستدامة وسلاسل التوريد المتكاملة لمنع فقد الغذاء وهدره،

وإذ يساوره القلق إزاء القيمة المضافة المحدودة في المنتجات الزراعية إلى جانب ارتفاع مستوى خسائر ما بعد الحصاد، لا سيما في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة،

وتفعيلا للاتفاقيات والصكوك المتعددة الأطراف التي تنص على العمل الاجتماعي والاقتصادي المشترك بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة، والتمويل، والاستثمار، والصناعات الزراعية، والبحث والتطوير،

ورغبة منه في معالجة التحديات المختلفة لأزمات الغذاء والجوع وسوء التغذية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تطوير سلاسل القيمة، والتجارة والتسويق،

وإذ يضع في اعتباره الدور الحاسم للزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خاصة في الدول الإسلامية الأقل نموا من حيث الدخل، والتوظيف والحد من الفقر،

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ يأخذ علماً مع التقدير بالتقرير الخاص "بالزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020" الذي أعده مركز سيسريك، مشيداً ببرامج بناء القدرات الخاصة بهذا المركز في مجالات الزراعة والمياه والبيئة.

وإذ يعترف بمبادرات البنك الإسلامي للتنمية في تطوير وتمويل سلاسل القيمة للسلع الاستراتيجية مثل الأرز والكسافا والثروة الحيوانية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وإذ يؤكد على دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بوصفها مؤسسة متخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، في زيادة التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المعزز، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعلى ضرورة دعم المبادرات والأنشطة المختلفة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي،

وإذ يعرب عن بالغ التقدير والامتنان لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في اسطنبول، تركيا، ولتنظيمها فعالية جانبية بعنوان "تبادل الخبرات والمعرفة لتحسين النظم الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030" وتوفير منصة لمناقشة الفرص والتهديدات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يأخذ في الاعتبار التقارير الصادرة عن أنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن،

1. **يشدد على** ضرورة تنشيط قطاع الزراعة، وتعزيز التنمية الريفية، والسعي إلى ضمان الأمن الغذائي بطريقة مستدامة من خلال تلبية احتياجات المجتمعات الريفية، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الوصول إلى القروض الائتمانية والخدمات المالية الأخرى، والأسواق، والأراضي، والخدمات الاجتماعية، والتدريب، والمعرفة والتقنيات المناسبة؛
2. **يشدد أيضا على** ضرورة تعزيز التوسع بشكل كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والزراعة، والخدمات الإرشادية، والتدريب والتعليم، وتمويلها من جميع المصادر بهدف تحسين الإنتاجية والاستدامة الزراعية بغية تعزيز الزراعة كقطاع رئيسي من أجل تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود لدعم التعافي من جائحة كوفيد – 19؛
3. **يطلب من** مركز سيسريك إجراء دراسة تحليلية شاملة لتحديد أوجه التكامل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات الموارد الزراعية وإنتاج الأغذية والتجارة من خلال جمع وتحليل وتقييم البيانات بهدف تحديد المجالات المحتملة للشراكات والتعاون للنظر فيها ودراستها من قبل الدول الأعضاء في الدورة المقبلة للمؤتمر الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛

4. **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بإمكانيات جيدة، ومؤسستين من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وهما البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، على دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي لقياس تأثير جائحة كوفيد – 19 على الأمن الغذائي وعمل النظم الغذائية، مع تدخلات محددة للتخفيف من آثار الجائحة على الأمن الغذائي، ومساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والاستثمار في سياق استجاباتها لجائحة فيروس كورونا المستجد واستراتيجيات التعافي منها وذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية؛

5. **يرحب** "بحملة احمِ غذاءك" التي أطلقتها تركيا، و**يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستفادة مما لدى تركيا من خبرات ومعارف، فضلاً عن ممارساتها الجيدة في مجال إدارة الأغذية والوقاية والحد من هدرها؛

6. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك من خلال التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة حتى تصبح دولا مصدرة صافية للغذاء، وكذلك سد الفجوة بين إمكانات القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

7. **يؤيد** برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، وهي: (1) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الأرز. 2) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح. 3) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الكسافا؛

8. **يطلب من** المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، وضع خطط تنفيذ مناسبة من أجل التحقيق الفعال لبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية؛ وتقديم تقرير، بشكل دوري، عن تنفيذها إلى منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة؛

9. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة إلى تقديم الدعم اللازم لهذه البرامج من خلال زيادة الملكية الوطنية والمشاركة الفعالة في تنفيذ أطر التعاون هذه؛

10. **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة على تكثيف تدخلاتها المركزة بهدف تخفيف من وطأة الفقر، وتحسين سبل العيش، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وبناء الأصول الإنتاجية الريفية وقدرة المجتمع على الصمود أمام التغيرات المناخية مع التركيز على الزراعة الذكية مناخياً؛

11. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية إلى تكثيف الجهود بهدف دعم تطوير سلاسل قيمة مجدية ومربحة مع التركيز على السلع الزراعية ذات الأولوية والاستراتيجية التي تتمتع بإمكانيات عالية لتوفير فرص العمل والدخل؛

12. **يأخذ علما** بالجهود المبذولة الرامية إلى استكمال مشروع مذكرة التفاهم بشأن إنشاء منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي كإطار للعمل الإنساني والتنموي بين دول منظمة التعاون الإسلامي لضمان قدرة النظام الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الصمود، وكذلك لتكون آلية استجابة للطوارئ لمعالجة الجوع وسوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

13. **يشيد** بالخطوات التي اتخذتها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي نحو تلقي المدخلات من الدول الأعضاء فيها، الأمر الذي عمق ملكية مذكرة التفاهم سالفة الذكر؛

14. **يطلب من** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الحصول على المدخلات ذات الصلة من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تجميع نص شامل لمذكرة التفاهم بشأن إنشاء منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي وتقديم النص الموحد لمذكرة التفاهم إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى؛

15. **يعهد إلى** المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مع بتنفيذ أحكام مذكرة التفاهم بشأن إنشاء منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي، بعد إقرارها، من خلال وضع آليات رصد السياسات

والآليات الفنية المناسبة من أجل التحقيق الفعال للغايات والأهداف المتوخاة من منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي؛

16. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى توفير الإرادة السياسية اللازمة لدعم مذكرة التفاهم بشأن إنشاء منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال اعتماد تشريعات وطنية مواتية وأطر التنفيذ الأخرى، وكذلك من خلال العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان الأمن الغذائي في بلدانها المختلفة؛

17. **يدعو** مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى التعاون مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من أجل تحقيق أهداف مذكرة التفاهم بشأن إنشاء منظومة مخزون احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي؛

18. **يوصي** بإنشاء آلية للتنسيق تحت إشراف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تضم جميع المؤسسات ذات الصلة في المنظمة بهدف ضمان التنسيق الأفقي الموجه تلافياً لازدواجية الجهود مع تعزيز التكامل وضمان تحقيق تفاعل هادف وموجه نحو تحقيق النتائج، على نحو يفضي إلى المساهمة والتعاون في مجالات الخبرة المناسبة وذات الصلة.

19. **يطلب من** الأمين العام التشاور مع الدول الأعضاء بشأن مكان وموعد انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي سيعقد في عام 2023؛

20. **يطلب من** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للمؤتمر.